



للوطىن

عبدالرحمن عبدالعزيز آل الشيخ

الديوان الملكي والمسؤولية القادمة بعد القرار

■ في الرابع والعشرين من الشهر الماضي صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله المتضمن ضم ديوان رئاسة مجلس الوزراء إلى الديوان الملكي إدارياً وتنظيماً واعتبارهما جهازاً إدارياً واحداً بمسمى الديوان الملكي.

أيضاً تضمن هذا الأمر الملكي الكريم تشكيل لجنة برئاسة معالي رئيس الديوان الملكي لاستكمال ما يلزم من إجراءات، واتخاذ ما يلزم من تعديلات واقتراح التعديلات اللازمة على نظام مجلس الوزراء الذي صدر في عام ١٤١١هـ وفقاً لهذا الأمر على أن ترفع هذه اللجنة لخادم الحرمين الشريفين توصياتها في هذا الشأن في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ هذا الأمر أي تنتهي هذه المدة في تاريخ ١٤٣٣/١/٢٣هـ " إن شاء الله.

هذا الأمر الكريم كما جاء في مضمونه بني على توصية كريمة من صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ومن صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية حفظهما الله .. لذلك فإنه من المؤكد أنه أمر بني على دراسة تنظيمية متكاملة فرضتها المصلحة العامة وتهدف إلى توحيد الجهة الإدارية العليا في الجهاز الإداري في المملكة في جهة واحدة وذلك بما يتوافق مع متطلبات واحتياجات المرحلة الزمنية الحاضرة والمستقبلية

وطبعاً بناءً على هذا التوجه الكريم ستكون هناك ترتيبات تنظيمية في مقدمتها إعادة صياغة نص المادة " ٣٠ " من نظام مجلس الوزراء وخاصة الفقرة " أولاً " من هذه المادة التي من المؤكد أنها ستكون خاضعة للتعديل إنفاذاً لمقتضى الأمر الملكي الكريم وعليه فإن مسمى " الديوان الملكي " سيحل مكان اسم ديوان رئاسة مجلس الوزراء " الذي ورد ذكره في هذه الفقرة كأول وأبرز التشكيلات الإدارية التي تدخل في تشكيلات مجلس الوزراء التي نصت عليها المادة " ٣٠ " من نظام مجلس الوزراء .. وبناءً عليه فإنه من المتوقع أن يكون رئيس الديوان الملكي عضواً في مجلس الوزراء وفقاً للمسؤولية والاختصاص الجديد الذي قضى به الأمر السامي الكريم الأخير ..

هذه التوجيهات التنظيمية الملكية الكريمة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين التي جاءت بتوصية من سمو ولي العهد ومن سمو النائب الثاني حفظهم الله هي توجيهات لامست لأول مرة ومنذ زمن طويل الجهاز الإداري الأعلى في المنظمة الإدارية الحكومية في الدولة .. من هنا فإنه من المؤكد إن شاء الله أنها خطوة ستحقق آمالاً وتطلعات اجتماعية كبيرة بأن تكون هذه الخطوة بادرة خير ومؤشر أصل على إقرار تنظيمات مماثلة شاملة وقادمة في كافة أجهزة الدولة الأخرى، وفي كل المجالات الحكومية بما يمكنها بإذن الله من مساندة متطلبات مسيرة التنمية الحالية وتلبية لتطلعات أجيال المستقبل إن شاء الله !!

إن مقدرة الديوان الملكي الإدارية والقيادية وهو الجهاز الذي يمثل قمة الهرم الإداري في الدولة على تحقيق هذه التطلعات تبدأ إن شاء الله من انضمام كافة تشكيلات ديوان رئاسة مجلس الوزراء الإدارية إلى البيئة التنظيمية والتقنية التي تعمل في ظلها حالياً كافة أقسام الديوان الملكي، وهي بيئة شهدت خلال العامين الماضيين نقلة تطويرية متتالية تنظيمياً وتقنياً تمثلت في عدة صور وفي جوانب ملموسة على الواقع أهمها فرض " الهيبة العملية " والضبط الصارم في الأداء وفي الحضور وفي الرقابة وفي الإنتاج الذي ساد أجواء العمل على مدار الساعة في كافة مواقع الديوان الملكي سواء في الرياض أو خلال انتقال مهام الديوان إلى جدة أو إلى مكة المكرمة ... وهذه صفة تطويرية حظيت برضا وبشهادة من كافة العاملين في الديوان ولمسها المراجع والزائر ..

واليوم على " الديوان الملكي " وفي ظل هذه المرحلة التطويرية مسؤولية كبيرة جداً إضافية، وعليه مهام في مقدمتها سرعة إعداد ونشر النظام الداخلي لمجلس الوزراء " الذي ورد ذكره في المادة (٣١) من نظام مجلس الوزراء الحالي .. وكذلك تفعيل تنفيذ الفقرة الرابعة من المادة " ٣٤ " من نظام مجلس الوزراء التي تضمنت إنشاء لجان تتحرى عن سير أعمال الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى .. إلخ

وعلى كل فإن الديوان الملكي " بالفكر القيادي الشبابي " الحالي قادر على تحمل هذه المسؤوليات إن شاء الله، وهذا ما تؤكد به البيئة الإدارية الحالية للديوان الملكي بما يحقق رضا وآمال وتطلعات خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد وسمو النائب الثاني " حفظهم الله " لما فيه مصلحة هذا الوطن الغالي ولما فيه استجابة عاجلة لمرحلة التطور غير المسبوقة في عدة جوانب وهي مرحلة تحتاج إلى بيئة إدارية تكون قادرة إن شاء الله على " فهم واستيعاب " فكر أجيال هذه المرحلة والأجيال القادمة إن شاء الله ..